الصراع الامريكي–الصيني وانعكاساته على بحر الصين الجنوبي[∇]

The US–Chinese conflict and its Repercussions on the South China Sea

المدرس زيدون سلمان محمد *
Zaydon Salman Mohammed

الاستاذ الدكتور حميد شهاب احمد *
Professor Dr. Hamed Shihab Ahmed

الملخص:

اكتسبت منطقة بحر الصين الجنوبي اهمية كبيرة في الادراك الاقليمي والدولي وبمقدمتها الصين والولايات المتحدة الامريكية، وبوصفهما قوتين عظميين وان العلاقات بينهما عرفت بحالة من التنافس الكبير في مجالات عديدة اخذت منحى واسعاً وصل لحد الصراع، مما انعكس ذلك على منطقة بحر الصين الجنوبي اللذان ينظران لها بأنها منطقة مهمة، لذلك وفق ادراكهما فأن وجودهما وتوسيع نفوذهما يسهم في تعزيز مصالحهما وتحقيق اهدافهما، فمن جهة الصين فأنها اندفعت الى تطوير قدراتها العسكرية ونشرها في اجزاء كبيرة في البحر، مما أثار ذلك قلقا كبير من قبل بعض الاطراف المطلة على البحر من ان الصين عازمة على فرض سيطرتها والهيمنة الاقليمية على المنطقة، والذي ادى الى حدوث خلافات ونزاعات واسعة مابين الدول المطلة والصين، فضلا عن زيادة التوترات على أثر التوجهات الصينية، والذي فسر بأنه سيصيب اختلال في توازنات القوى في المنطقة، ليفضي لاحقا الى تدخل طرفاً ثالث وهو الولايات المتحدة في الاندماج بتلك النزاعات من خلال توجيه الدعم لأطراف النزاع مع الصين، والتي وجدت في بحر الصين الجنوبي البيئة المناسبة لإدارة صراعها مع الصين.

الكلمات المفتاحية : بحر الصين الجنوبي، الصين، الصراع، الولايات المتحدة، سباق التسلح، الملكية الفكرية، المكانة، النفوذ

Abstract:

The South China Sea region has gained great importance in regional and international awareness, led by China and the United States of America, as two superpowers, and the relations between them were known for a state of great competition in many areas that took a broad turn, reaching the point of conflict. This was reflected in the South China Sea region, which they view as An

[∇] تاريخ التقديم : 2024/1/8 تاريخ القبول: 2024/2/9 تاريخ النشر: 2024/3/31

(*) جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية – قسم السياسة الدولية_ البحث مستل_ zaidon@nahrainuniv.edu.iq

(*) استاذ العلاقات الدولية/ كلية الامام الكاظم – قسم العلوم السياسية . Hameed.shahab@alkadhum-col.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

important region, therefore, according to their awareness, their presence and expanding their influence contributes to strengthening their interests and achieving their goals. On the part of China, it has rushed to develop its military capabilities and deploy them in large parts of the sea, which has raised great concern on the part of some parties overlooking the sea that China is determined to Imposing its control and regional hegemony over the region, which led to widespread disagreements and conflicts between the littoral countries and China, as well as increasing tensions as a result of Chinese trends, which was interpreted as causing an imbalance of power in the region, later leading to the intervention of a third party, namely the United States, in the integration. These conflicts by directing support to the parties to the conflict with China, which found in the South China Sea the appropriate environment for managing its conflict with China.

Keywords: South China Sea, China, conflict, United States, arms race, intellectual property, status, influence

المقدمة :

ان الصين والولايات المتحدة الامريكية، وبوصفهما قوتين عظميين وان العلاقات بينهما عرفت بحالة من التنافس الكبير في مجالات عديدة اخذت منحى واسعاً وصل لحد الصراع، مما انعكس ذلك على منطقة بحر الصين الجنوبي اللذان ينظران لها بأنها منطقة مهمة، لذلك وفق ادراكهما فأن وجودهما وتوسيع نفوذهما يسهم في تعزيز مصالحهما وتحقيق اهدافهما، فأن الصين اندفعت بشكل كبير الى تطوير قدراتها العسكرية ونشرها في اجزاء كبيرة في البحر، والذي أثار قلقا كبير من قبل بعض الاطراف المطلة المتنازعة على البحر، من ان الصين عازمة على فرض سيطرتها والهيمنة الاقليمية على المنطقة، ليؤدي لاحقا الى اندلاع موجه من الخلافات والنزاعات وصلت في بعض الاحيان الى مواجهات عسكرية في المناطق المتنازع عليها في البحر، ليزيد من حدة التوترات، والذي اصبح ينظر اليه بأنه اختلال في توازنات القوى في المنطقة، وسيمكن الصين في استكمال مخططاتها التوسعية، ليفضي لاحقا الى تدخل طرفاً ثالث وهو الولايات المتحدة في الاندماج بتلك النزاعات من خلال توجيه الدعم لأطراف النزاع مع الصين، والتي وجدت في بحر الصين الجنوبي البيئة المناسبة لإدارة صراعها مع الصين، فضلا عن تحقيق مصالحها واهدافها، وبمقدمتها تقويض الدور الصيني اقليميا، وتحقيق توازن قوى مقابل الاخيرة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اهمية البحث :

تنطلق اهمية البحث من طبيعة الصراع الدولي بين القوتين العظميين (الصين والولايات المتحدة) والذي اخذ يتوسع بشكل واضح منذ عام 2018 في مجالات عديدة، مما دعا بالولايات المتحدة بالتوجه نحو المنطقة الاقليمية للصين وادارة صراعها مع الصين اقليمياً، والذي انعكس لاحقا على طبيعة الصراع الدائر في بحر الصين الجنوبي.

مشكلة البحث :

ان مشكلة الدراسة تنطلق من تساؤل مفاده : "ان تنامي الصراع الدولي بين الصين والولايات المتحدة هل سيؤثر بدوره على طبيعة الصراع في بحر الصين الجنوبي". فضلا عن بعض التساؤلات الضمنية :

1. الاهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي في الادراك الصيني والامريكي؟
2. ماهي محركات الصراع بين الصين والولايات المتحدة وتأثيرها على بحر الصين الجنوبي؟

فرضية البحث :

وفقا لمشكلة الدراسة، ستكون الفرضية على النحو الاتي : ان الصراع بين الصين والولايات المتحدة على الصعيد الدولي، نتج عن بعض الامور التي عدت بمثابة المحركات الرئيسة في توسيع هذا الصراع ليمتد الى اهم منطقة اقليمية بالنسبة للصين، بهدف تقويض تقدم الاخيرة وتنامي دورها الذي اصبح يشكل خطرا على مصالح الولايات المتحدة، والذي أثر في الوقت ذاته على طبيعة الصراع في بحر الصين الجنوبي. وفي ضوء ذلك سيتم تناول البحث وفق الاتي :

اولا : الاهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي في الادراك الصيني

انطلاقاً من الوضع الحالي للصين كثاني أكبر قوة اقتصادية في المنظومة العالمية، فضلا عن مقومات القوة الشاملة التي تمتلكها[1]، اضافة الى وقوعها في جنوب شرق اسيا بوصفها اكبر دول المنطقة اقليمياً، وتمتلك اكبر اطلالة بحرية ساحلية مايقارب (18) الف كم^2 على بحر الصين الجنوبي الذي يعد احد الطرق البحرية المهمة في التجارة الدولية[2]، فضلا عن الموارد الطبيعية التي يحتويها

---

(1) حميد شهاب احمد و زيدون سلمان محمد، التحدي الصيني للهيمنة الامريكية، دار سما للنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، 2019، ص280.

(2) اسلام عصمت السيد، المقومات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الهيمنة السياسية للصين، مجلة مركز البحوث الجغرافية، كلية الآداب– جامعة المنوفية، مصر، العدد 30، 2020، ، ص194.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

البحر، فمن هذا المنطلق تنظر الصين الى اهمية هذا الممر المائي في ادراكها الاستراتيجي كمنطقة خاضعة لنفوذها تاريخياً، وهذا ما أكده الرئيس الصيني السابق "دينغ هيساو بينغ" عام 1975 بأن : "بحر الصين الجنوبي ينتمي الى الصين منذ العصور القديمة". وعلى هذا الاساس بدأت المطالبات الصينية تتوسع بشكل كبير بأحقية امتلاك مياه بحر الصين الجنوبي، وقدمت مجموعة من الوثائق الرسمية للأمم المتحدة لدعم مطالباتها بالمياه التي تمتد الى مناطق طبيعية في دول جنوب شرق اسيا، ومن هذه الوثائق الرسمية وجود "خريطة" حسب قول الصين بانها تثبت ملكيتها التاريخية لكامل بحر الصين الجنوبي، اذ تبين خطاً على شكل حرف (U) يتكون من تسع شريطات، تمتد على طول ساحل فيتنام، وعلى طول سواحل البر القاري في ماليزيا وبروناي، لتعود مرة اخرى بمحاذاة جزر الفلبين الى تايوان[1]. ومع ذلك، فان هذه المطالبات جاءت وفق ادراك الصين لأهمية بحر الصين الجنوبي، وتكمن هذه الاهمية في حساباتها الاستراتيجية بجوانب متعددة ويمكن تحديدها وفق الاتي :

1. يمتلك بحر الصين الجنوبي احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، اذ تقدر احتياطات النفط (سبعة مليار برميل)، وتقدر احتياطات الغاز الطبيعي (تسعمائة تريليون مكعب)، ووفقاً لهذه المؤشرات فأنه بالحسابات الصينية ان بحر الصين الجنوبي في حال استثمار هذه الموارد فأنه سينتج كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وعليه فأن بحر الصين الجنوبي يحتوي على نفط اكثر من أي مكان ضمن منطقة "اسيا–المحيط الهادئ، لذا فأن هذه المنطقة وفق الادراك الصيني ستؤمن نسبة كبيرة من احتياجات الطاقة للصين لاسيما في ضوء حاجتها الماسة الى مورد جديد للطاقة خاصة وانها تستهلك اكثر من (10%) من انتاج النفط العالمي واكثر من (20%) من اجمالي الطاقة المستهلكة في العالم، وبذلك سيكون بحر الصين الجنوبي المحطة الاقرب للصين من أي مراكز اخرى لإنتاج النفط، وانه سيوفر لها عوائد مالية كبيرة من حيث تكلفة النقل، فضلا عن تأمين كافة احتياجات الصين من موارد الطاقة[2].
2. ان الوضع الجغرافي للصين واطلالة سواحلها الواسعة على بحر الصين الجنوبي منحت للصين دافعاً كبيراً في فرض نفوذها على الجزر الواقعة في البحر، على الرغم من تحديد القانون الدولي للبحار

---

[1] توم ميلر، الحلم الاسيوي للصين، ترجمة: عبدالرحمن أياس، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، الطبعة الاولى، 2019، ص290.

[2] Robert D. Kaplan, Asia's cauldron : the South China Sea and the end of a stable Pacific, Published by Random House, New York, 2014, p.15.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لعام 1982 مسافات البحار الاقليمية والمناطق المتاخمة والمناطق الاقتصادية الخالصة على البحار بشكل اجمالي (200) ميلاً بحرياً[1]، ومع ذلك رفضت الصين تلك المفاهيم الواردة في القانون الدولي للبحار وتمسكت بادعاءات تاريخية حول احقية امتلاك بحر الصين الجنوبي، لذا فأن هذا المؤشر يبين اهمية بحر الصين الجنوبي في الادراك الصيني من منطلق انه في ظل المطالبات الاقليمية من قبل الدول الساحلية الاخرى لأجزاء من الجزر الواقعة في داخل البحر وابرزها (سبراتلي وباراسيل) فضلا عن الجزر الثلاث الاخرى، كونها تتداخل مع المناطق الاقتصادية الخالصة لتلك الدول، فمن المنظور الصيني وادراكه لأهمية هذه المطالبات الاقليمية لكل من فيتنام التي تقع (نصف) جزر باراسيل على بعد (200) ميلاً بحرياً من سواحلها، في حين الاجزاء الاخرى من براسيل تقع على بعد (200) ميلا بحرياً من جزيرة هانيان الصينية، وايضا مطالبات فيتنام بجزء من جزر سبراتلي، اضافة الى مطالبات كل من الفلبين وبروناي واندونيسيا وماليزيا بأجزاء من جزر سبراتلي التي تقع ضمن مناطقها الاقتصادية الخالصة على بعد (200) من سواحلها[2]، كل ذلك في الادراك الصيني يعد انتهاكاً للسيادة الصينية كونه يتعارض مع ادعاءاتها التاريخية بملكية مياه بحر الصين الجنوبي .

3. تدرك الصين مدى اهمية جيوبولتيك بحر الصين الجنوبي بوصفه كأحد الممرات المهمة التي تمر عبره ثلث التجارة العالمية، فضلا عن اهمية جزره المتنازع عليها. وفي ضوء ذلك لاسيما وان جميع الكميات النفطية التي تستوردها الصين تمر من خلال هذا البحر والتي تقدر بنسبة (82%)، بعد ان تجتاز مضيق ملقا الاستراتيجي، ومع حدة التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، لذلك تخشى الصين من استخدام الولايات المتحدة الامريكية اساطيلها البحرية المنتشرة في المحيطين الهادئ والهندي والقيام بأغلاق مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي بما يضر بالمصالح الصينية هناك[3]، وعليه تدرك الصين اهمية ذلك الامر، وتنظر الى بحر الصين الجنوبي والجزر الواقعة فيه بعين الاهتمام لكونها تشكل بالنسبة لها محطات مهمة لنشر القواعد العسكرية والتسهيلات المختلفة للمراقبة وجمع المعلومات، وهذا ما بدأ واضحاً عندما قامت الصين ببناء اكثر من ثلاثة الاف فدان من الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي منذ عام 2014، فضلا عن بناء سبع

---

(1) اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، ص30-51

(2) عبد العباس فضيخ ونور حسين، بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، القاهرة، مجلد 5، العدد 14، 2022، ص161.

(3) مصطفى كمال، جيوسياسية الطاقة : النزاع الامريكي–الصيني في بحر الصين الجنوبي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مجلد 54، العدد 218، 2019، ص161.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

جزر جديدة في عام 2015 بالقرب من جزر سبراتلي التي تمثل بالنسبة للصين الاهم استراتيجياً كونها بعيدة جدا عن البر القاري الصيني[1] . ومع ذلك يتضح ان الصين تسعى من خلال تلك الاجراءات على تعزيز قدراتها البحرية والجوية كون ذلك سيمنح الصين قوة نفوذ اوسع في بحر الصين الجنوبي، اضافة الى العمل على تحقيق طموحاتها الاقليمية في ان تصبح القوة المهيمنة جيوبولتيكياً والمتحكم الرئيس في المنافذ البحرية، لتتمكن من تحويل بحر الصين الجنوبي ضمن مجالها الحيوي ومدخلا مهماً تتمكن من خلاله من الدخول الى عالم القوى الدولية العظمى[2].

ثانيا : الاهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي في الادراك الامريكي

تحتل منطقة "جنوب شرق اسيا" اهمية كبيرة في الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية تعود منذ عقود من الماضي، وان هذه الاهمية تكمن في الموقع الجيوبوليتيكي المهم لهذه المنطقة، فضلا عن اهميتها الاقتصادية، لذا فأن الادراك الامريكي انسجم مع اهمية تلك المنطقة في ان تصبح شريكاً في مواجهة ابرز تحدٍّ موجه ضد الولايات المتحدة ووضعها الراهن في أسيا والمحيط الهادئ وهو "صعود الصين"، وظهور المنافسة الاستراتيجية بين (الصين والولايات المتحدة الامريكية). ومع تزايد اهمية منطقة جنوب شرق اسيا لاسيما منذ مطلع القرن الحالي وخاصة بعد بروز الاهمية الاستراتيجية "لبحر الصين الجنوبي"، فضلا عن النزاعات المحيطة به من قبل الاطراف الاقليمية امام الصين ودورها المتصاعد في المنطقة، فقد اصبحت قضية بحر الصين الجنوبي احدى القضايا المهمة في الاجندة الامريكية، وضمن دائرة اهتمام صناع القرار الامريكي، ومخططي الاستراتيجيات في الادارات الامريكية المتعاقبة[3]. وعليه فأن بحر الصين الجنوبي في الادراك الاستراتيجي الامريكية يعد منطقة مهمة في منطقة اسيا والمحيط الهادئ، وهذا الادراك ارتبط بطبيعة مصالحها واهدافها الاساسية في المنطقة ونطاق بحر الصين الجنوبي بشكل خاص، وفي ضوء ذلك يكمن هذا الادراك في الاتي : [4]

1. يُعد بحر الصين الجنوبي طريق عبور رئيسي لحركة التجارة العالمية، وفي ضوء ذلك تؤكد الولايات المتحدة الامريكية على حرية الملاحة دون عوائق، لذا فأن الحريات في اعالي البحار المنصوص

---

(1) توم ميلر، الحلم الاسيوي للصين، مصدر سبق ذكره، ص288.

(2) مصطفى كمال، جيوسياسية الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص99.

(3) المصدر نفسه، ص99-100.

(4) Jeffrey Bader & Kenneth Lieberthal, the Foreign Policy Brief : Keeping the South China Sea in Perspective, Brookings Institution. (Washington: USA), 2014, p.6.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

عليها في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، وتنظر اليها امراً ضرورياً خاصة للدور الامريكي العالمي بوصفها راعية الامن في البحار البعيدة في العالم.

2. ان النزاعات حول ملكية العديد من الجزر والشعاب المرجانية في بحر الصين الجنوبي التي تتداخل ضمن الحدود السيادية لاسيما بين الصين ودول جنوب شرق اسيا، قد تولد توترات يمكن ان تؤدي الى الصراع وعدم الاستقرار، وهذا بدوره سيضر بالمصالح الامريكية في المنطقة.
3. من منطلق ان ألأمن والاستقرار العالمي بالنسبة الولايات المتحدة من ضمن اهتماماتها، فهي تسعى الى توظيف النزاعات الاقليمية على السيادة في بحر الصين الجنوبي بما ينسجم مع اهدافها وتوجهاتها في المنطقة من خلال اقامة علاقات ثنائية دفاعية مع الدول التي تتنازع لاسيما مع الصين، لاكسابها نفوذا اوسع تسعى من خلاله تقويض الدور الصيني المتصاعد في منطقة اسيا والمحيط الهادئ.
4. ان الادراك الامريكي للوضع القائم لقوة الصين الاقليمية في منطقة جنوب شرق اسيا، قد يفضي الى احتمال كبير رداً على سياسة الولايات المتحدة في المنطقة في ان تستخدم الصين نفوذها المتزايد في المنطقة لانشاء مجالاً كبير يسمح لها في اضرار المصالح الامريكية، لاسيما في ظل العلاقات المتأرجحة بين الطرفين، وهذا ما أكده المسؤولون الصينيين في تحذير الولايات المتحدة من اي اعمال استفزازية ازاء الصين، مع التأكيد على ان الصين عازمة على حماية سيادتها وسلامة اراضيها[1].
5. نظراً لوجود نقاط حرجة على طول بحر الصين الجنوبي وابرزها (مضيق تايوان، مضيق سنغافورة، ومضيق ملقا)، لذا وفق الادراك الامريكي تُعد هذه النقاط خطرة في حال فرض الصين سيطرتها على البحر في ظل تنامي ثقلها الجيوبوليتيكي لاسطولها البحري، ووفقا لذلك بدأت الولايات المتحدة في تعميق علاقاتها الاستراتيجية مع الدول الاسيوية المطلة على تلك النقاط المهمة من اجل نشر الاسطول البحري الامريكي بهدف تحجيم النفوذ الصيني[2] .

وعليه يتضح ان الولايات المتحدة الامريكية أكدت بصراحة عن هذه المصالح، التي تحولت الى ركيزة أساسية ضمن ركائز عقيدتها الجيوبوليتيكية في بحر الصين الجنوبي ادراكاً لأهميته الجيوستراتيجية، وما يؤكد ذلك تصريح وزيرة الخارجية الامريكية السابقة "هيلاري كلينتون" في هانوي– فيتنام خلال حضورها للمنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" في عام 2010 بالقول :

---

[1] Jeffrey Bader & Kenneth Lieberthal, Op. cit, p.7.

[2] مصطفى كمال، جيوسياسية الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص99.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

"ان للولايات المتحدة الامريكية مصلحة حيوية في ضمان حرية الملاحة، والدخول الحر الى النطاقات البحرية في اسيا، واحترام القانون الدولي بشكل خاص في بحر الصين الجنوبي"[1]. ويتضح ان تصريح "هيلاري كلينتون" جاء وفقاً لتوجهات ادارة الرئيس الامريكي الاسبق "باراك اوباما" الذي اعلن في عام 2010 عن سياسة اعادة الانخراط في شرق اسيا كخطوة من اجل تعزيز التزاماتها الامنية – الدبلوماسية في المنطقة، لكن الحقيقة في ذلك تُعد سياسة الولايات المتحدة واعادة انخراطها في المنطقة ماهي الا استراتيجية جديدة بطابع دبلوماسي تهدف من خلالها الى تسوية النزاعات بشكل متعدد الأطراف حفاظاً على مصالحها، والاهم في ذلك السعي الى عرقلة فرض السيادة والسيطرة الصينية على منطقة بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه[2].

ومع تعاقب الادارات الامريكية تضاعف الاهتمام الامريكي بقضايا منطقة جنوب شرق اسيا وتحديدا ضمن توجهات ادارة الرئيس الامريكي السابق "دونالد ترامب" لاسيما في ظل تفوق الصين في مجالي التجارة والسياسة الاقتصادية، فضلا عن تصاعد طموحات الصين في تأكيد الذات الاقليمي، وزيادة نزاعاتها البحرية مع جيرانها، مما جعل ادارة ترامب تتجه نحو "استراتيجية التوازن من خارج الحدود"، مفادها : "ان الولايات المتحدة الامريكية هي دولة مهيمنة في مأمن من الناحية الاستراتيجية، وليس هناك دولة قادرة على قهرها، فبدلا من محاولة السيطرة على جميع الدول الاخرى والاخلال بتوازن القوى، عليها السماح للقوى الكبرى بأن تتنافس مع بعضها البعض، وان الولايات المتحدة هي من توازن بين تلك القوى من بعيد، وبذلك يصبح توازن القوى كبديل للهيمنة لاي قوة اقليمية من اجل حفظ التوازن عن بعد في المناطق الواقعة خارج الحدود الامريكية"[3]، لذلك من اجل منع صعود اية قوة اقليمية مهيمنة في اسيا وخاصة الصين، ستضمن استراتيجية التوازن خارج الحدود المصالح الامريكية لاسيما في اسيا والمحيط الهادئ.

وفي سياق ذلك، يتضح ان تركيز الولايات المتحدة على منطقة جنوب شرق اسيا جاء وفق ادراكها الاستراتيجي لاهمية المنطقة وقضاياها الخلافية والنزاعات البحرية لاسيما مع الصين، ومنها بحر

---

(1) Renato Cruz De Castro, The Obama Administration's Strategic Pivot to Asia: From a Diplomatic to a Strategic Constrainment of an Emergent China, The Korean Journal of Defense Analysis Vol. 25, No. 3, 2013, p. 332.

(2) Ibid, p. 335.

(3) كرار انور البديري، براديغما للفهم : النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الامريكية، مكتبة السنهوري، بيروت، الطبعة الاولى، 2018، ص411-425.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الصين الجنوبي البؤرة الاكثر توتراً بين دول المنطقة نظرا لاهميته الجيواستراتيجية في الحسابات الامريكية، لذا فقد وظفت ادارة ترامب وما بعدها ادارة الرئيس الامريكي الحالي "جو بايدن" النزاع في بحر الصين الجنوبي وفق مبدأ التنافس الاستراتيجي مع الصين انسجاما مع استراتيجية التوازن خارج الحدود من اجل حماية مصالحها واهدافها في المنطقة، وفي ضوء ذلك تضمنت استراتيجية الولايات المتحدة ازاء بحر الصين الجنوبي على مايلي :[1]

1. فرض عقوبات اقتصادية في عام 2019 و 2021 على الشركات والمسؤولين الصينيين المرتبطين بأنشطة في بحر الصين الجنوبي بسبب (استصلاح مساحات واسعة النطاق، عسكرة البؤر الاستيطانية المتنازع عليها في البحر).
2. اعادة تأكيد موقف الولايات المتحدة الامريكية بشأن القضايا المتعلقة بالبحر من منطلق انها راعية الامن في البحار البعيدة في العالم.
3. تعزيز التواجد البحري العسكري الامريكي لاسيما في المناطق القريبة من الصين والمحيط الهادئ.
4. الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية والتعاون الامني وتعزيزها مع الدول الساحلية على البحر، فضلا عن تقديم المساعدات الامنية المتعلقة بأمن البحار.
5. تشجيع الدول الحليفة والشريكة على بذل المزيد من الجهد بشكل فردي او بالتنسيق مع بعضها البعض للدفاع عن مصالحها في البحر .

وفي ضوء ماتقدم، تعد منطقة جنوب شرق اسيا ومن ضمنها بحر الصين الجنوبي في الادراك الاستراتيجي الامريكي منطقة ذات اهمية كبيرة وفقاً لما تم ذكره من اسباب سابقاً، فضلا عن كون هذا البحر الممر الاستراتيجي للتجارة العالمية، الذي يُعد حالياً بؤرة توتر بسبب النزاعات المحيطة به بين الدول المطلة عليه والصين، لذا يتضح ان توجهات الادارات الامريكية منذ عام 2010 بهدف اعادة التوازن في اسيا، تسعى من اجل ضمان تحقيق اهدافها وتأتي بمقدمتها "تحجيم النفوذ الصيني وطموحاته الاقليمية"، فضلا عن تأمين مصالحها في اسيا والمحيط الهادئ الذي يمر من خلالهما هذا الممر البحري المهم، مما جعل هذا الاهتمام في بحر الصين الجنوبي يعد من الركائز الجيوبوليتيكية والامنية في الادراك الامريكي والادارات الامريكية المتعاقبة، التي انتهجت سياسات متعددة الاشكال ركزت على تعزيز

[1] Ronald O'Rourke, U.S- China Strategic Competition in South and East China Seas: Background and Issues for Congress, Congressional Research Service (USA), Version.140, Feb, 2023. p. 82-85.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

العلاقات مع الدول المتنازعة مع الصين ودفعها نحو حماية مصالحها من خلال عقد اتفاقيات ثنائية تؤمن وضع تلك الدول تحت حماية المظلة الامريكية من القوة الصينية وطموحاتها، فضلا عن ضمان النفوذ الامريكي.

ثالثا : محركات الصراع الامريكي –الصيني وانعكاساتها على بحر الصين الجنوبي

1. سباق التسلح

تعد القوة العسكرية من العناصر المهمة والأساسية في تحديد مكانة الدولة في النظام الدولي، ويعود ذلك الى تزايد دور القوات المسلحة فى تشكيل قوة الدولة، فضلا عن أبعاده الاستراتيجية، وخاصة البعد الذي يعد الاداة الأساسية لضمان الأمن القومي وحمايته، وبصدد ذلك أخذت اغلب الدول الى انفاق مليارات الدولارات في تطوير قدراتها العسكرية لتأمين وضعها الاقليمي وحماية أمنها الاقليمي، لكن في الوقت ذاته هناك دولاً اخذت بشكل مفرط تنفق مليارات الدولارات لاسيما الدول الكبرى التي تمتلك طموحات واسعة تسعى الى تحقيقها بشتى الاشكال، وابرز تلك الدول هي (الولايات المتحدة والصين)، والتي أفضت بين الطرفين تنافساً كبير بصورة "سباق في التسلح"، وذلك من اجل السعي لامتلاك اسلحة اكثر تطوراً تقنياً وتكنولوجياً، وهذا الامر يعود الى : "ان اي طرف دولي او اقليمي قوي يتمتع بإمكانيات تؤهله لممارسة ادوارا اكثر فاعلية، تتولد له طموحات واسعة يسعى الى تحقيقها في ظل المتغيرات التي تحدث في البيئتين الاقليمية والدولية"[1].

وفي ضوء ذلك، تهدف العقيدة العسكرية الصينية الى تطوير قدراتها العسكرية، تزامنا مع أدراك القيادة الصينية في اجراء اصلاحات كبيرة في قوتها العسكرية، وعقيدتها العملياتية وطرق تدريبها وتوزيعها، والقدرات في مجال القيادة والسيطرة، و بخلاف ذلك لا تستطيع الصمود امام التطورات العسكرية العالمية، ومع ذلك أبدت الصين اهمية كبيرة تجاه منظومتها العسكرية، وتحديدا بعد اجراء الاصلاحات الاقتصادية، انطلاقا من طموحاتها في فرض نفوذها وتأثيرها على الساحة الاقليمية والدولية،

(1) سماء سليمان، تداعيات التنافس الامريكي– الصيني على مستقبل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 218، المجلد 54، 2019، ص131.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فضلا عن السعي الى تطوير قدراتها العسكرية، والاستحواذ على اسلحة متطورة تمكنها من تحقيق تطلعاتها المستقبلية[1].

وبناءا على ذلك، وظفت الصين تفوقها الاقتصادي في تطوير منظومتها العسكرية انسجاما مع تطلعاتها المستقبلية، فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين، اذ يلاحظ ان الصين ركزت على الانفاق العسكري المتزايد، بهدف مواكبة التغييرات الحاصلة في العالم، وعلى غرار ذلك اشار البعض من الخبراء الغربيين بشأن ذلك: "أن ما أقدمت عليه الصين من زيادة واسعة ومطردة في إنفاقها العسكري لايرتبط فقط بمواجهة المتغيرات الإقليمية، ولكن برغبة الصين في دعم قوتها العسكرية والنووية بصفة خاصة لممارسة أدوار الهيمنة في إقليمها[2].

ومن جهة اخرى صرح المسؤولين الأمريكان بأن الصين عازمة إلى جعل جيشها قوة إقليمية مهيمنة، تسعى من خلاله إلى بسط نفوذها على كل ركن من أركان القارة الآسيوية، وأنها تعمل بجهد على ازاحة موقع الولايات المتحدة الامريكية كقوة مهيمنة في المنطقة، فضلا عن استغلال هذه القوة في تأمين كل ما يضمن لها إعادة توحيد الأراضي الصينية بما فيها "تايوان"، اضافة الى تحديث القدرات العسكرية للجيش الصيني بوصفه (أكبر جيش في العالم)[3].

وعليه يلاحظ هناك اهتمام كبير من قبل المراكز الامنية الامريكية التي تراقب بحذر التوجهات الصينية لاسيما التي تتعلق بتطوير قدراتها العسكرية، والتي تنظر اليها وفق منظورها بأنه "سباق تسلح" من نوع جديد، وان الصين تسعى من خلال ذلك الى تقليص الهوة مع القدرات العسكرية الامريكية الاكثر تفوقاً في العالم، وعلى الرغم من ذلك جاء تقرير وزارة الدفاع الذي اعده نائب وزير الدفاع الامريكي السابق "روبرت وورك" الذي نشره مركز "الامن الامريكي الجديد" في عام 2019، اذ ذُكر فيه ان الهيمنة الامريكية العسكرية أصبحت على وشك الانتهاء في ظل صعود الصين العسكري، وأكد في التقرير ايضاً ان الجيش الصيني يسعى منذ عقدين لتقليص الفجوة العسكرية مع الجيش الامريكي، كما وذكر في

---

(1) ابو بكر فتحي الدسوقي، تطور العلاقات الامريكية الصينية، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة– مصر، العدد 143، 2000، ص153.

(2) حميد شهاب احمد و زيدون سلمان محمد، تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، العدد 56، 2018، ص23.

(3) مدحت ايوب، الدولة والتنمية في الصين : دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الاسيوية، مركز الدراسات الاسيوية، القاهرة، 2009، ص171.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التقرير بأن الصين اصبحت تمتلك شبكات التجسس الصناعي والتقني التي انشأتها، والتي حققت بدورها شكلا أخر من اشكال المساواة مع الولايات المتحدة، حتى اصبحت الصين اليوم تمتلك مايسمى بـ "القدرات السوداء" وهي عبارة عن اسحلة متطورة، وتتميز بتقنيات تفوق سرعة الصوت، التي لاتكشف الا في حالات الحرب المحتملة مع أي طرف يهدد المصالح الصينية لاسيما اقليمياً[1].

وفي سياق ذلك لابد من الاشارة، ان كلا الطرفين يدركان الامكانيات التي يتمتع بها كلاهما، مما جعل بهما الاستثمار بكثافة في تقنيات تفوق سرعة الصوت، فمن جهة ان الانفاق العسكري الصيني تم توجيهه في السنوات الاخيرة نحو تحقيق توازن عسكري مع الولايات المتحدة لاسيما في منطقة (اسيا-المحيط الهادئ)، فضلا عن ذلك تأمل الصين ايضا في ان تشكل تلك التقنيات عنصراً اساسياً في استراتيجيتها العسكرية في المنطقة، من اجل تقويض أي تهديد امريكي في ظل النزاعات الحالية في بحر الصين الجنوبي الذي تنظر اليه الولايات المتحدة محطة مهمة في حساباتها[2].

ومن جهة اخرى ان الولايات المتحدة تنظر الى الصين منافساً نشطاً لاسيما في المجال العسكري بعدما اصبحت الصين تمتلك لهكذا قدرات عسكرية تقنية ومتقدمة جداً، لدرجة اصبح التنافس بين الطرفين ديناميكياً بشكل متزايد و أحد اشكال الصراع مابين الطرفين، وهذا مايتضح في الانفاق العسكري الامريكي في السنوات الاخيرة، الذي وصل لغاية عام 2023 مايقارب (858) مليار دولار، مما فرض على الولايات المتحدة تبرير هذا الانفاق بأن جزءاً منه ذهب الى تطوير القدرات العسكرية الامريكية كوسيلة لمواجهة الصين وتنامي دورها الاقليمي، مما قد يعرض المصالح الامريكية الى تهديدا محتمل في المنطقة، لاسيما في حال توجه الصين عسكرياً الى تايوان، فضلا عن ذلك اكدت الولايات المتحدة ان انفاقها العسكري تزايد ايضا بهدف تعزيز القدرة العسكرية الأمريكية لمواجهة الأخطار التي تهدد الشحن والتجارة العالمية في ظل النزاع في بحر الصين الجنوبي، ولمواجهة التهديدات التي يتعرض

---

[1] سماء سليمان، تداعيات التنافس الامريكي- الصيني على مستقبل النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص131.

[2] David Brennan, China's Hypersonic Missiles: How Worried Should the U.S. Be About Futuristic Weapons, News week, May 2019. Avivible 8/8/2023.
https://www.newsweek.com/china-hypersonic-missile-weapons-worried-u-s-arms-race

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لها حلفاء الولايات المتحدة في منطقتي المحيطين الهندي والهادئ لاسيما في ظل امتلاك الصين الى اسلحة متطورة [1].

وعلى الرغم من ان الانفاق العسكري الامريكي يتجاوز الانفاق العسكري الصيني بثلاث اضعاف، الا انه عند مقارنة القدرات العسكرية التي يمتلكها الطرفين، اذ يلاحظ هناك تفوق عسكري صيني لاسيما في القدرات البحرية، وهذا ما يؤكد على عزم الصين في توظيف انفاقها العسكري بشكل صحيح لاسيما في تحديث وتطوير قدراتها العسكرية لاسيما في المجال السيبراني واستخدام الذكاء الصناعي وتحديدا ضمن نطاقها الاقليمي كقوة عسكرية مهيمنة قادرة على مواجهة اي تهديدات اقليمية او دولية خاصة في ظل نزاعها الدائر في بحر الصين الجنوبي[2]، في حين ان الولايات المتحدة التي تعد الاعلى عالميا في الانفاق العسكري، اذ يذهب اغلب نسب انفاقها لتغطية الوجود والانتشار بوصفها كشرطي دولي يمتلك مئات القواعد العسكرية في العالم، فضلا عن الالتزامات الامنية والدفاعية، ولعل هذا الفرق بين الطرفين مكن الصين في تبوء مكانة متقدمة في المجال العسكري، والذي اخذ شكلاً جديدا من الصراع بين الطرفين ضمن نهج "سباق التسلح"[3].

وفي ضوء ماتقدم، ان سباق التسلح بتقنيات حديثة ومتقدمة تكنولوجيا بصورة كبيرة، لاسيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية والصين، أخذ شكلا جديداً من الصراع الدولي مابين الطرفين، وذلك انسجاما مع الطموحات والمصالح والاهداف لكلا الطرفين، والذي بدوره شكل انعكاساً اقليمياً لاسيما في منطقة النفوذ الصيني "اسيا–المحيط الهادئ"، وربما سيؤول الى صدام مباشر او غير مباشر مابين الصين والولايات المتحدة وتحديدا في ظل النزاع الحالي في بحر الصين الجنوبي الذي تسعى الولايات المتحدة الى تأمين وضع حلفائها في المنطقة وتحديدا المتنازعين مع الصين في البحر، فضلا عن تأمين الملاحة الدولية التي تمر عبر البحر، وهذا ماتنظر اليه الصين بانه انتهاكاً لسيادتها في ظل التواجد العسكري الامريكي المتمركز في بحر الصين الجنوبي، مما فرض على الصين امتلاك اسلحة متطورة جداً كقوة ردع تمكنها من التصدي لاي تهديدات اقليمية او دولية لاسيما برعاية امريكية.

---

(1) Arming First: Why the United States Increased Its Defense Budget for 2023, Territories for Strategic Analysis, Abu Dhabi, December, 2022. https://www.interregional.com/en/arming-first/

(2) Arming First, Op. cit.

(3) محمد احمد مرسي، القدرات الصينية في النظام الدولي: الطريق نحو الهيمنة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، 2023، ص69–70.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2. النزاع التجاري

ان استحواذ الصين على اقتصاد كبير ومتفوق وضعها امام تحدٍ كبير لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية بوصفها "الاقتصاد الاول عالمياً"، وذلك يعود الى تسارع النمو الاقتصادي للصين والذي حقق مؤشرات عالية في نسب الناتج المحلي الاجمالي للبلاد، فضلا عن نسب التجارة الخارجية والاستثمار، التي فاقت النسب الامريكية بشكل واضح، مما جعلها في ان تكون محطة مهمة في الاجندة الامريكية وموضع اهتمام خاص نظرا لما تشكله من خطراً على الاقتصاد الامريكي لاسيما في ظل تراجع مؤشرات نموه الاقتصادي وارتفاع نسب التضخم والعجز التجاري، ونتيجة لهذه التراكمات التي شكلت تهديدا فعلياً للمكانة الاقتصادية الامريكية، فمنذ عام 2018 بدأت مرحلة جديدة مابين البلدين اخذت شكلا جديداً بصورة "نزاع تجاري" حاد لاسيما في ظل السياسات الامريكية التي فرضت من قبل الرئيس الامريكي الاسبق "دونالد ترامب" تجاه الصين، والتي دفعت اغلب المهتمين وصناع القرار من كلا الطرفين بصياغة تصورات جديدة مفادها بأن هذه المرحلة هي "حرب تجارية" والتي قد تشكل صراعاً تجارياً مابين الطرفين[1]، وفي ضوء ذلك سنتناول اهم محركات الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وانعكاساته الاقليمية:

(أ) تقييد تدفقات التجارة : تعد السياسات التجارية الحمائية المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة ضمن اهم محركات وادوات الصراع التجاري الدولي، والتي تؤثر بقوة على حرية تدفقات التجارة في العالم، وعلى معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، ووفقا لذلك شكلت التدفقات التجارية الصينية الكبيرة للاسواق الامريكية تهديدا واضحاً للاقتصاد الامريكي، لاسيما في ظل ما حققته الصين من مكاسب كبيرة على حساب الطرف الاخر، والتي افضت الى عجزاً كبيراً في الميزان التجاري الامريكي والذي بلغ اجمالياً في عام 2017 مايقارب (536) مليار دولار، والنسبة الاكبر من هذا العجز تعود لصالح الصين والتي بلغت (395) مليار دولار، وفي عام 2018 بلغ العجز التجاري الاجمالي للولايات المتحدة مايقارب (593) مليار دولار، ليزيد من نسبة هذا العجز لصالح الصين والتي بلغت (443) مليار دولار[2]، ووفقاً لهذه

---

(1) Yukon Huang, The U.S.-China Trade War Has Become a Cold War, Carnegie Endowment for International Peace, Sep 16, 2021. Avivible 15/8/2023.
https://carnegieendowment.org/2021/09/16/u.s.-china-trade-war-has-become-cold-war-pub-85352

(2) ايمان زهران، الحمائية التجارية: مآلات النزاع التجاري الامريكي–الصيني، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 218، المجلد 54، 2019، ص85. وينظر الى :

- US. Trade Balance, Macro trends (2014- 2021).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المؤشرات والتي شكلت خطراً كبير وتهديدا واضحاً للولايات المتحدة، فقد ولدت نزعة امريكية في احتواء هذا الخطر التجاري الذي تتعرض له من قبل الصين، لاسيما منذ تولي الرئيس الامريكي الاسبق "دونالد ترامب" السلطة في عام 2017، اذ اعلن في كانون الثاني/2017 عن ثمة حزمة من الاجراءات ضد الصين بهدف دعم الاقتصاد الامريكي، والتي بدورها شكلت تصعيداً وصل الى حد النزاع التجاري بين الطرفين، ومن ابرز تلك الاجراءات "الحمائية التجارية"، والتي تجسدت بزيادة الرسوم الكمركية على السلع الصينية بنسب تتراوح من (5% – 25%)[1]، من اجل الحد من العجز التجاري الامريكي الاجمالي المتزايد. والنسب الاكبر من هذا العجز استحوذت عليه الصين والتي شكلت خطراً واضحاً ويصعب السيطرة عليه في ظل اغراق الاسواق الامريكية بالسلع الصينية.

ومع ذلك توسعت فجوة النزاع التجاري بين الطرفين، ففي العامين (2018–2019)، فرضت الولايات المتحدة تعريفات كمركية على الواردات الصينية والتي بلغت قيمتها نحو (350) مليار دولار، وبالمقابل فرضت الصين رسوم كمركية اضافية على الواردات الامريكية بقيمة (100) مليار دولار[2]، مما انتج ذلك الى اندلاع صراعاً تجاريا كبيراً بين البلدين وفق مبدأ "التعامل بالمثل"، مما جعل بالطرفين التوصل الى اتفاق في كانون الثاني/2020 بهدف ايقاف زيادة التعريفات الكمركية، وعلى الرغم من ذلك لم يتم الالتزام بالاتفاق نظراً لحجم النزاع التجاري بين البلدين، والذي أثر بدوره على الطرفين، فمن جهة الولايات المتحدة اذ اثرت الرسوم الكمركية الامريكية على نحو (18%) من وارداتها، أي ما يعادل (2,6%) من ناتجها المحلي الإجمالي، اما الصين فقد تأثر نحو (11%) من وارداتها، أي ما يعادل (3,6%) من ناتجها المحلي الإجمالي، فضلا عن ذلك أثرت التعريفات الكمركية ايضا على صناعات متعددة في كلا البلدين[3]، الا ان التأثير الاكبر جراء هذا الصراع التجاري كان على الولايات المتحدة الامريكية، اذ زادت تكاليف حوالي ثلثي المنتجات الخاضعة للرسوم الكمركية في الولايات المتحدة، مما ادى الى زيادة العجز التجاري الامريكي الاجمالي في عام 2021 ليصل الى (861) مليار دولار[4].

---

https://www.macrotrends.net/countries/USA/united-states/trade-balance-deficit

(1) Yukon Huang, The U.S.-China Trade War Has Become a Cold War, Op. cit.

(2) Pablo Fajgelbaum & Pinelopi Goldberg, The 'bystander effect' of the US-China trade war, Center for Economic policy Research, Jun 10 2023. Avivible 15/8/2023. https://cepr.org/voxeu/columns/bystander-effect-us-china-trade-war

(3) Ibid.

(4) US. Trade Balance, Macro trends (2014- 2021). Op. cit.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

(ب) تقييد الاستثمارات : ان تقييد اي نشاط اقتصادي من طرف على حساب الطرف الاخر يؤثر بدوره على مسار التنمية الاقتصادية للبلاد، وطالما ان مجال الاستثمار يسهم بشكل كبير في انعاش اقتصادات الدول، فأن اي اجراء يعرقل العمل في هذا المجال سيشكل تأثيرا سلبياً على العملية الاقتصادية، كون الاستثمار يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي، فضلا عن ذلك يسهم في النمو الاقتصادي وجلب فوائد كبيرة للبلاد، وفي سياق ذلك لاسيما ضمن اطار النزاع التجاري الامريكي– الصيني، فمنذ عام 2018 اتخذت الولايات المتحدة مجموعة من الاجراءات الحمائية والتي شملت ايضا "تقييد الاستثمارات" ضد الصين، والتي أدت الى تصعيد النزاع بين الطرفين، فمن جهة الولايات المتحدة، اذ ركز الرئيس الامريكي "دونالد ترامب" في استراتيجيته الحمائية ضد الصين على نقل الاستثمارات الاجنبية الى الولايات المتحدة لاسيما من اجل تعزيز الاقتصاد الامريكي، من خلال فرض قيود على الاستثمارات الامريكية في الشركات الصينية العاملة في مجال الحوسبة والذكاء الاصطناعي واشباه الموصلات[1].

وعليه، ان الاجراءات الامريكية الحمائية على الرغم من انها تركز على انعاش الاقتصاد الامريكي، الا انها في الوقت ذاته تهدف الى : [2]

- ايقاف تدفق رأس المال الامريكي الى الصين .
- منع تمويل التقنيات التي قد تشكل تهديدا للامن القومي الامريكي، وعلى هذا الاساس قامت الولايات المتحدة بفرض قيود على الشركات الامريكية ومنعها من بيع بعض التقنيات المتقدمة للصين بشكل مباشر.
- مراقبة الاستثمارات التي تقوم بها الشركات الصينية في الولايات المتحدة.

ومع ذلك اخذت فجوة النزاع التجاري تتوسع بين الطرفين، لاسيما بعد الشكوك الامريكية من ان الاستثمارات الامريكية في الصين اصبحت تشكل تهديدا على الامن القومي الامريكي نظرا لارتباط بعض الشركات الصينية الاستثمارية بالجيش الصيني، ففي عام 2020 اصدر الرئيس دونالد ترامب أمراً تنفيذياً يمنع الشركات الامريكية من الاستثمار مع الشركات التي لها علاقات مع الجيش الصيني، وذلك بحجة أن مثل هذه الاستثمارات تشكل خطرا على الولايات المتحدة، لاسيما التي تتعلق في مجال التكنولوجيا

---

(1) ايمان زهران، الحمائية التجارية: مآلات النزاع التجاري الامريكي–الصيني، مصدر سبق ذكره، ص85.

(2) Anna Swanson, Trump Bans Investment in Chinese Companies With Military Ties, The New York Times, Nov 2020. Avivible 15/8/2023.
https://www.nytimes.com/2020/11/12/business/economy/trump-china-investment-ban.html

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والتصنيع والبنية التحتية[1]، واستمر هذا الهاجس الامريكي يسيطر على صناع القرار الامريكي حتى بعد تولي الرئيس الامريكي الحالي "جو بايدن" الذي وسع العمل باستراتيجية ترامب الحمائية، انطلاقا من مبدأ "امريكا اولا" وحماية الامن القومي الامريكي، ففي عام 2022 اعلنت ادارة الرئيس بايدن رسمياً بحظر تصدير المعدات التكنولوجيا والرقائق الى الصين[2].

وفي ضوء ذلك، تحرص الصين على الحفاظ على اقتصادها المتفوق، وتدرك في الوقت ذاته ان التوجهات الامريكية تسعى الى عرقلة عملية التنمية الاقتصادي في الصين، ولعل الاتفاق الذي عقد بين الطرفين في عام 2020 الذي يهدف الى تسوية النزاع التجاري بين البلدين وعدم التزام الولايات المتحدة بهذا الاتفاق دليل واضح على سياسات الولايات المتحدة الانتقامية ازاء الصين، ومع ذلك شددت الحكومة الصينية اجراءاتها امام الشركات الامريكية لمنعها من نقل اي معلومات تخص الصين، كما وأجرت بعض التعديلات على القوانين المتعلقة بالمراقبة والتجسس، بهدف مواجهة التهديدات الامريكية المحتملة، وسمحت بتفتيش الامتعة والاجهزة الالكترونية لمن يشتبه بقيامهم بعمليات تجسس، مما اسهم ذلك في زيادة الضغوطات على الشركات الامريكية العاملة في الصين[3]. وعلى خلفية قيام ادارة جو بايدن بحظر تصدير المعدات التكنولوجية والرقائق الى الصين في عام 2022، وقد ردت الصين بالمقابل بتشديد الاجراءات الامنية على الشركات الامريكية وكانت منها استجواب بعض الموظفين المشتبه بهم في شركة (Bain & Company) للاستشارات في شنغهاي، كما واجرت مراجعة امنية للواردات القادمة من شركة "ميكرون تكنولوجي" الامريكية[4].

وعليه يلاحظ ان النزاع التجاري اخذ يتوسع بين الولايات المتحدة والصين، واخذ يتصاعد بشكل كبير، شمل العديد من المجالات الاقتصادية، والتي قد تشكل احد محركات الصراع بين الطرفين.

(ج) **الملكية الفكرية** : تشير الملكية الفكرية إلى إبداعات العقل ونتاج فكر الإنسان من اختراعات ونماذج صناعية ومصنفات أدبية وفنية وتصاميم وشعارات ورموز وأسماء وصور مستخدمة في التجارة،

---

(1) Ibid.

(2) Alan Rappeport and Ana Swanson, Looming U.S. Investment Restrictions on China Threaten Diplomatic Outreach, The New York Times, July 13, 2023. Avivible 15/8/2023. https://www.nytimes.com/2023/07/13/us/politics/us-china-investment-restrictions.html

(3) مغاوري شلبي علي، مستقبل الصراع التجاري بين الصين والقوى الاقتصادية الكبرى، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 233، المجلد 58، 2023، ص112-113.

(4) المصدر نفسه، ص113.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والملكية الفكرية محمية قانوناً بحقوق منها مثلا البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية التي تمكن الأشخاص من كسب الاعتراف أو فائدة مالية من ابتكارهم أو اختراعهم، ويرمي نظام الملكية الفكرية الى إرساء توازن سليم بين مصالح المبتكرين ومصالح الجمهور العام، وإتاحة بيئة تساعد على ازدهار الإبداع والابتكار [1].

وانسجاما مع ذلك، على الرغم من ان الملكية الفكرية محمية قانونياً، الا انه في عصر التطور التكنولوجي والمعلوماتي المفرط في القرن الحالي، اصبحت هناك انتهاكات كثيرة للملكية الفكرية وذلك لسهولة الحصول عليها، مما انعكس ذلك ايضا على العمليات التجارية والاقتصادية التي وظفت نقل التكنولوجيا والمعلومات بشكل يسمح لها بتقليد الصناعات المختلفة التي تعود في الاساس الى اختراعات وابتكارات لجهات اخرى، مما اثار ذلك تداعيات سلبية كثيرة على نسب الانتاج واقتصادات بلدان كثيرة، ومن هذا المنطلق ظهر صراعاً تجارياً جديداً احد محركاته هو "الملكية الفكرية"، لاسيما مابين اكبر اقتصادات العالم (الولايات المتحدة والصين) [2].

ان توسع نشاط الاقتصادات الكبرى والتي اصبحت قوى اقتصادية عالمية لاسيما الصين، والتي اخذت تتوسع في عملية التنويع الاقتصادي، حتى اصبحت اكبر شريك تجاري في العالم، وضعها امام تحدٍ كبير لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت تعاني من عجز تجاري وتضخم كبير، مما دعا بها الى توجيه ادعاءات الى الصين بأنها تنتهك حقوق الملكية الفكرية للولايات المتحدة، فضلا عن سرقة اختراعات وابتكارات الشركات الامريكية، والتي اضرت بشكل كبير في نسب انتاجها واستثماراتها، مما ادى الى تراجع معدلات التجارة الخارجية للولايات المتحدة، لينتهي الامر باعلان حرباً تجارية على الصين وفرض عقوبات وقيود كمركية واسعة عليها منذ عام 2018 من قبل ادارة الرئيس الامريكي "دونالد ترامب"[3].

وفي ضوء ذلك لابد من الاشارة، ان توجهات الولايات المتحدة ازاء الصين والتأكيد عن انها تنتهك لحقوق الملكية الفكرية، هو كان احد الاسباب في ذلك، بهدف حجب التكنولوجيا المتطورة عن

---

(1) Sagar Kishor Savale and Varsha Kishor Savale, Intellectual property rights, International Journal of Pharmacy and Pharmaceutical Sciences, Volume 5, Issue 6, 2016, p. 264-269.

(2) Mark Cohen, U.S.-China Intellectual Property Issues in a Post-Phase-One Era, The National Bureau of Asian Research, Jan 29, 2022. Avivible 15/8/2023. https://www.nbr.org/publication/u-s-china-intellectual-property-issues-in-a-post-phase-one-era/

(3) Anna Swanson, Trump Bans Investment in Chinese Companies With Military Ties, Op. cit.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الصين ومنعها من الاستحواذ او السيطرة على هذا المجال الذي مكنها من توظيفه في العملية الاقتصادية من حيث التنويع في انتاج السلع، حتى اصبحت اكبر شريك تجاري في العالم، نظرا لغزو سلعها لكافة الاسواق العالمية ومن ضمنها الاسواق الامريكية، مما دفع بالولايات المتحدة اتخاذ اجراءات سريعة ضد الصين من اجل الحفاظ على التكنولوجيا التي تعد أهم جزء من اقتصاد الولايات المتحدة، لذا اعربت الاخيرة ان هذا التنويع في الانتاج الصيني اغلبه يعود الى تقليد السلع والتي تعد انتهاكا للملكية الفكرية[1].

ووفقاً لادعاءات الممثل التجاري للولايات المتحدة "روبرت لافيتيزر"، اذ أكد : "إن الصين تحتفظ بسياسة النقل القسري للتكنولوجيا، إلى جانب ممارسة رأسمالية الدولة، والتي تتضمن شراء شركات التكنولوجيا في الولايات المتحدة واستخدام الإنترنت لكسب التكنولوجيا، وتعزيز اقتصادها بطرق غير شرعية"[2]، وعلى هذا الاساس تمثلت الاجراءات الامريكية الحمائية التي اعلن عنها الرئيس الامريكي الاسبق "دونالد ترامب" هي منع الشركات الصينية الخاضعة لسيطرة الدولة من شراء شركات التكنولوجيا الأمريكية، ومنع الشركات الأمريكية من تسليم تكنولوجياتها الرئيسية إلى الصين، كون ذلك يشكل تهديدا للاقتصاد الامريكي امام التقدم الاقتصادي للصين[3].

وبالمقابل ترى الصين في هذه الاجراءات الامريكية القسرية بأنها جزء من سياساتها التي تسعى الى استهداف التقدم الهائل لاقتصاد الصين، لاسيما بعد عجزها المزمن الذي منعها في انقاذ اقتصادها الذي اصبح يتراجع بشكل ملحوظ في مجالات عديدة امام ارتفاع المؤشرات الاقتصادية للصين[4]، ففي سياق قضية "الملكية الفكرية" على الرغم من اعتماد الصين في تجارة الملكية الفكرية على الولايات المتحدة، اذ تشير الاحصائيات الصينية للمدة (2012–2017) الى استيراد الصين مايقارب (28) الف مستند من الملكية الفكرية من الولايات المتحدة، بقيمة من المدفوعات وصلت الى (7,2) مليار دولار مقابل استخدامها في الصناعات الصينية[5]، الا انه في الوقت ذاته هناك انتهاكات من بعض الشركات

---

(1) Yawen Yang, Analysis of China-US Intellectual Property Trade Friction, International Symposium on Social Science and Management Innovation, Advances in Economics, Business and Management Research, vol. 68, 2019, p. 391.

(2) Mark Cohen, U.S.-China Intellectual Property Issues in a Post-Phase-One Era, The National Bureau of Asian Research, Jan 29, 2022. https://www.nbr.org/publication/u-s-china-intellectual-property-issues-in-a-post-phase-one-era/

(3) Ibid.

(4) مغاوري شلبي علي، مستقبل الصراع التجاري بين الصين والقوى الاقتصادية الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص114.

(5) Yawen Yang, Analysis of China-US Intellectual Property Trade Friction, Op. cit, p. 398.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الصغيرة داخل الصين للملكية الفكرية، وعلى هذا الاساس ساهمت في مكافحة التزييف والتقليد في هذا المجال من خلال تحسين نظامها القانوني للملكية الفكرية، واقامت نظاماً قانونياً متكاملاً يضمن منع اي تلاعب او تزييف في حقوق الملكية الفكرية، مما منحها تقدماً ملحوظ في هذا المجال، وحظيت باعتراف المجتمع الدولي، ومن ابرز تلك المؤشرات في عام 2011 فازت الكمارك الصينية بجائزة الهيئة العامة الوطنية للشبكة العالمية لمكافحة التزييف، وفي عام 2012 فاز مكتب التحقيقات الاقتصادية الصيني بجائزة المساهمات المتميزة في انقاذ مكافحة التزييف، مما دعا بالرئيس الامريكي السابق "باراك اوباما" في تصريحه في عام 2012 بالقول : "أن الصين حققت تقدماً جيدا في حماية الملكية الفكرية، وان الولايات المتحدة الامريكية على استعداد لتصدير المزيد من منتجات التكنولوجيا الفائقة للصين بما يخدم مصالح الجانبين"[1]، وفي عام 2018 أصدرت الشبكة العالمية لمكافحة التزييف تقرير عن المؤشر الدولي للملكية الفكرية الذي يرسم خريطة البيئة الفكرية الوطنية لـ (50) اقتصاد متقدم، ووفقاً لهذا التقرير احتلت الصين المرتبة (25) مقارنة بالتقرير عام 2016 الذي كانت تحتل فيه الصين المرتبة (28)، وبذلك يوضح ارتفاع الصين ضمن هذا المؤشر كدولة تحمي الحقوق للملكية الفكرية[2].

وتأكيداً لماتقدم، ان الطرفين يتجهان نحو صراعاً جديداً ذات نمط مختلف عن الصراعات التقليدية، اذ يركز على قضايا تتعلق بمصالحهما لاسيما الاقتصادية، الا وهي (تدفقات التجارة، الاستثمارات، الملكية الفكرية)، نظراً لتفاوت النسب التي تتعلق بالعملية الاقتصادية لكلا الطرفين، والتي تميل الكفة الى الصين، بوصفها اكبر شريك تجاري في العالم، وقوة استثمارية متفوقة، لكن في الحقيقة ان جميع تلك القضايا السابقة المرتبطة بالاقتصاد تدور حول فلك "التطور التكنولوجي" الذي يسعى كلا الطرفين (الامريكي والصيني) في الاستحواذ والسيطرة على هذا المجال الذي اصبح محرك رئيس لجميع مجالات عمل الدولة، مما شكل خطراً كبير على هيكليات الدول الاخرى ومؤسساتها كافة، وعند تطبيق ذلك عملياً على القوتين الاقتصاديتين العظمتين (الولايات المتحدة الامريكية والصين) بالرجوع الى المؤشرات التي ذكرت في الفصول السابقة، وكما ذكرنا ان الصين تجاوزت الولايات المتحدة اقتصادياً في اغلب المجالات المرتبطة به، وانها في الوقت ذاته اصبحت تمتلك امكانيات كبيرة في المجال التكنولوجي الذي تمكنت في توظيفه في عملية التنمية الاقتصادية، وحقق نتائج كبيرة .

---

(1) Wei Shang, New Development of Digital Intellectual Property Protection: From Anti Counterfeiting Trade Agreement to Trans - Pacific Partnership Agreement, Journal of Jinan University: Philosophy and Social Sciences,Vol. 37, 2015, p. 71- 81.

(2) Yawen Yang, Op. cit, p. 399.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الا ان ذلك وضعها امام تحدٍ كبير امام الولايات المتحدة التي تسعى الى تحقيق اهدافها وابرزها تقويض تنامي الاقتصاد الصيني بشتى الطرق، فضلا عن منع الصين من اي وسيلة تمكنها من تطوير اقتصادها لاسيما استخدام التكنولوجيا بحجة انتهاك "الملكية الفكرية"، بالاضافة الى معالجة وايجاد حلول سريعة للاقتصاد الامريكي الذي يعاني من عجزا كبير وتضخم في الميزان التجاري.

ووفقا لهذه المعطيات لاسيما بالنظر للمخطط (1) الذي يوضح ابرز القضايا الاقتصادية التي اكدت عليها الولايات المتحدة ضمن استراتيجيتها الحمائية ضد الصين وهي (تقييد التدفقات التجارية، وتقييد الاستثمارات، والملكية الفكرية) ومدى علاقاتها في احتكار التكنولوجيا .

يوضح اهداف الاستراتيجية الامريكية "الحمائية"

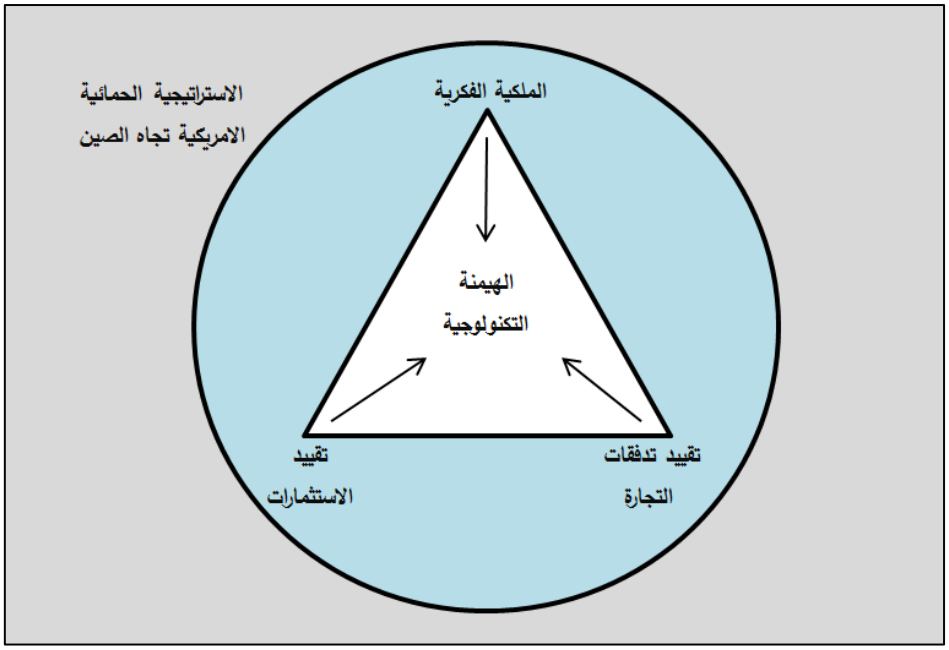

اذ يلاحظ من المخطط الموضح اعلاه ، نظراً للتفوق الاقتصادي الصيني وحسب المؤشرات التي ذكرت سابقاً، فأنها اصبحت تشكل تهديدا فعليا على الهيكل الاقتصادي الامريكي، لذا رأت الولايات المتحدة الامريكية بأنه لابد من التصدي للصين بطرق جديدة كمحاولة لمنع تقدمها، مما فرض عليها التوجه الى صياغة استراتيجية جديدة لتحقيق اهدافها تحت تسمية "الاستراتيجية الحمائية" والتي ركزت على (تقييد تدفقات التجارة، تقييد الاستثمارات، الملكية الفكرية)، تحت ذريعة ان الصين انتهكت كل القوانين والانظمة التي تنظم تلك العمليات، وعلى الرغم من ذلك ان الاستراتيجية الحمائية الامريكية لم

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تقتصر على ذلك فحسب، بل انها ايضا تهدف من ذلك الى فرض هيمنتها المطلقة على التكنولوجيا لاسيما بعد ان اصبحت الصين تمتلك امكانيات متقدمة في هذا المجال وتوظيفه اقتصادياً. مما ادى لاحقا الى اندلاع نزاعاً تجارياً متعدد الاشكال، تزوده محركات عديدة قد تشكل صراعاً تجارياً بين الطرفين، خاصة وان الصين غير مستعدة لأي تنازلات قد تضر بتقدمها الاقتصادي، وبمعنى اخر: "**ان الصراع الامريكي–الصيني لاسيما التجاري يتشابك بشكل وثيق مع البعد التكنولوجي للتنافس الأميركي الصيني، والذي يتعلق بقدرة كلا الطرفين على فرض الهيمنة في العصر الرقمي**".

3. الهيمنة الاقليمية

ان الهيمنة هي غاية تأخذ مستويات متعددة، ومنها الهيمنة عندما تتاح جميع الظروف المواتية لقوة تمتلك مقومات التي توظفها كقدرات لفرض ارادتها ومكانتها كقوة مهيمنة في إقليم معين، وهي بهذا تعني طموح اكتسب درجة الواقعية بفعل توظيف مقومات القدرة التي تمتلكها. وفي ضوء ذلك شكل تفوق الصين طموحات واسعة ومنها تمكين وضعها الاقليمي كقوة تسعى الى الصدارة بهدف تثبيت وجودها كقوة مهيمنة في المنطقة، وتجلت هذه الطموحات بوضوح منذ بدايات القرن الحادي والعشرون بعد ما اصبحت مؤشرات تفوقها الاقتصادي تتجاوز مؤشرات الاقتصاد الامريكي، مما افضى الى دخول الطرفين في موجة تنافس كبير، أخذت تتوسع بشكل واضح لاسيما منذ العقد الثاني من القرن الحالي، مما آثار ذلك نزاعاً متعدد الاشكال في مجموعة من القضايا المهمة بهدف تعزيز توجهات كلا الطرفين، فضلا عن تحقيق اهدافهما، ومن ضمن تلك القضايا "الهيمنة الاقليمية" التي تسعى اليها الصين في منطقتها الاقليمية "اسيا–المحيط الهادئ"، والتي تنظر اليها الولايات المتحدة على انها احدى المناطق الحيوية المهمة بوصفها منطقة لنفوذها ومصالحها، مما افضى ذلك الى ظهور شكلاً جديد من النزاع بين الطرفين، والذي عّد احد المحركات الرئيسة للصراع بينهما، اذ اعتمد كلا الطرفين مجموعة من الممارسات والتوجهات التي تعزز من حضورهما، فمن جهة الولايات المتحدة اذ تهدف الى اعادة التوازن في المنطقة دون ظهور اي قوة اقليمية معادية لمصالحها، اما الصين تسعى الى فرض الهيمنة الاقليمية على المنطقة [1].

(1) Danah Ali Alenezi, US rebalance strategy to Asia and US-China rivalry in South China Sea from the perspective of the offensive realism, Review of Economics and Political Science, Emerald Publishing Limited, Fab, 2020, p. 4-5.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وعند مراجعة التوجهات الصينية الطامحة للهيمنة الاقليمية، لابد من الاشارة الى مرحلة "الاصلاح والانفتاح" التي اعتمدت من قبل "دينغ هيساو بينغ" منذ نهاية سبعينات القرن الماضي في ظهور الصين كقوة اقليمية، اذ اسهمت بشكل كبير في اعادة صياغة دوراً جديد للصين يستند على القدرات الاقتصادية التي تتمتع بها، والتي اخذت تتصاعد طيلة العقود الماضية حتى اصبحت لها مكانة اقليمية ووزن دولي، مما انعكس هذا التقدم الاقتصادي على مجالات اخرى لاسيما في تطوير القدرات العسكرية الصينية، والتفوق في المجال التكنولوجي[1].

وعليه فأن هذه المؤشرات التي تظهر تفوق الصين قد عززت من الفرص التي تسعى الى تحقيقها الصين لاسيما ضمن مجالها الحيوي الاقليمي، وتأتي بالمقدمة تحقيق "الهيمنة الاقليمية"، مما انعكس ذلك على توجهات الصين في المنطقة، وكانت بداياتها في توظيف النزاعات الاقليمية لاسيما في بحر الصين الجنوبي كورقة ضغط في المنطقة من اجل اظهار قوة الصين ومكانتها الاقليمية، فعلى الرغم من انها وقعت على إعلان "سلوك الأطراف في اتفاقية الأمن والتعاون" في عام 2002، والتي نصت فيها على منع التصرفات التي تؤدي إلى تصعيد الصراعات في بحر الصين الجنوبي، الا انه منذ عام 2008 أصبحت استراتيجية الصين في جنوب شرق آسيا ذات طابع هجومي وبشكل بارز، اذ انتهكت الإعلان بشدة من خلال سياسات حازمة وعنيفة للغاية، وعلى سبيل المثال: في عام 2008 عطلت الصين كابلات التنقيب عن النفط في فيتنام، فضلا عن ذلك هددت لأول مرة بطرد شركات النفط الأمريكية العاملة على سواحل فيتنام، بالاضافة الى ذلك استهدفت استراتيجية الصين الهجومية الولايات المتحدة، ففي عام 2009 قامت السفن الصينية بمناورة سفينة USNS الامريكية بقوة عندما كانت في عملية مراقبة روتينية في بحر الصين الجنوبي، وذلك يعود لرغبة الصين في تحدي الانشطة العسكرية الامريكية وبرامج المراقبة الامريكية في المنطقة[2].

ومع ذلك، بدأت الصين بتوسيع نطاق نفوذها في المنطقة عملياً، وتوظيف قضية النزاع في بحر الصين الجنوبي ضمن توجهاتها الاقليمية، اذ قامت بعسكرة بحر الصين الجنوبي، فضلا عن توسيع نطاق نفوذها في البحر من خلال تشييد جزر صناعية متعددة وانشاء قواعد عسكرية تابعة للجيش

---

(1) نور الشيخ، الهوية الصينية ودعائم الصعود العالمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 233، المجلد 58، 2023، ص77-78.

(2) Danah Ali Alenezi, , Op. cit, p. 8.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الصيني، مما اثار ذلك قلقاً كبير لدول المنطقة، فضلا عن الولايات المتحدة الامريكية، والتي ترجمت بأن الممارسات الصينية تؤكد على ان الصين عازمة على فرض هيمنتها الاقليمية على المنطقة بالإكراه المسلح[1].

ونظراً لتوسع فجوة النزاع الاقليمي، فضلا عن سياسات الصين الهجومية انسجاما مع طموحاتها بفرض الهيمنة على المنطقة، اذ بدأت مرحلة جديدة عدت بمثابة احد محركات الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والصين في "اسيا–المحيط الهادئ"، لاسيما بعدما اعلنت ادارة الرئيس الامريكي الاسبق "باراك اوباما" عن استراتيجية اعادة التوازن في اسيا – المحيط الهادئ منذ عام 2010، والتي ركزت على مجموعة من الاهداف الرئيسية وتكمن في : [2]

أ. الاهمية الاقتصادية المتزايدة لمنطقة اسيا–المحيط الهادئ، وخاصة وجود الصين التي تعد القوة الاقتصادية الاكبر اقليميا والثانية عالمياً، ومنافس اقتصادي كبير للولايات المتحدة.

ب. القدرات العسكرية المتنامية للصين واصرارها المتزايد على المطالبة بالأراضي البحرية المتنازع عليها، مع ما يترتب على ذلك من أثار على حرية الملاحة البحرية.

ت. اظهار القوة والقدرات الامريكية في المنطقة كطرف توازن قوى امام الصين التي تسعى الى الهيمنة الاقليمية .

علاوة على ذلك، اصبحت استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية "اعادة التوازن" في منطقة ذات اهمية كبيرة في الحسابات الامريكية موضع جدل واسع بين الاوساط السياسية لاسيما من قبل الصين، وبحسب وجهات النظر الصينية، اذ روجت عن رؤى مفادها بأن الهدف الاساسي من الاستراتيجية الامريكية في المنطقة هي موجهة نحو استهداف الصين وتنامي دورها في المنطقة، ومع ذلك تجنباً لاي توترات مابين الصين والولايات المتحدة في المنطقة، حاولت الولايات المتحدة نفي تلك تصورات التي روجت على ان استراتيجية اعادة التوازن في اسيا– المحيط الهادئ بانها استراتيجية احتواء لمواجهة الصين، ففي 17/تشرين الثاني/2011 اكد الرئيس الامريكي الاسبق "باراك اوباما" في خطابه أمام

---

(1) Muhammad Nadeem Mirza, and others, Is China seeking "regional" hegemony? strategic Sources of China's assertive and benevolent behavior, Humanities & Social Sciences Reviews, Vol. 8, No. 6, 2020, p. 92.

(2) Report: Mark E. Manyin and others, Pivot to the Pacific? The Obama Administration's Rebalancing Toward Asia, Congressional Research Service: USA, March 28, 2012, p.2.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

البرلمان الأسترالي على العلاقة البناءة مع الصين في إطار إعادة التوازن، كما ورحب أيضا في النهضة السلمية للصين[1]، وفي تصريح اخر لوزير الدفاع الامريكي الاسبق "ليون بانيتا" في عام 2012، الذي أكد على أن وجهات النظر التي تقول إن إعادة التوازن تهدف أساسا إلى احتواء الصين ليست سليمة[2]. وعليه يلاحظ أن المسؤولين الأميركيين حاولوا قدر الإمكان أن ينفوا أن "إعادة التوازن" هي استراتيجية احتواء للصين، لكن عند النظر الى توقيت اعلان هذه الاستراتيجية وما تضمنته من اجراءات لاسيما التركيز على إعادة الانتشار الضخم للقوة العسكرية الأمريكية في منطقة آسيا – المحيط الهادئ، وتشكيل تحالفات أمنية جديدة، هي في الحقيقة استراتيجية احتواء ضد صعود الصين[3].

ومايعزز هذه الحقيقة هو الرجوع الى طروحات استاذ العلوم السياسية الامريكي "جون ميرشايمر" الذي أكد على ان اي قوة تهيمن على النظام الدولي تعمل بقوة على منع اي قوة محتملة من أن تكون قوة مهيمنة إقليمياً[4]، وفي ضوء ذلك عند تحليل توقيت اعلان الاستراتيجية الامريكية "اعادة التوازن" في منطقة (اسيا–المحيط الهادئ) فهي تمثل استراتيجية احتواء ضد صعود الصين، كونها تقع في هذه المنطقة، وبدأت منذ عام 2008 تنتهج سياسات هجومية في المنطقة لاثبات مكانتها ودورها الاقليمي، وتسعى الى فرض سيطرتها بسبب التحول في ميزان القوى، وفي سياق ذلك عند الرجوع الى الطروحات السابقة لـ "جون ميرشايمر" فانها تؤكد على أن الولايات المتحدة لم تقبل مطلقاً "الهيمنة الإقليمية"، وحاولت بقوة تقويضها حفاظاً على مكانتها العالمية، على سبيل المثال، تدخلت الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية لتقويض ألمانيا النازية واليابان، وعلى نحو مماثل، تبنت استراتيجية الاحتواء الرامية إلى تقويض قوة الاتحاد السوفيتي، ومن ثم اكد على أن الولايات المتحدة لن تقبل أبداً أن تكون الصين قوة إقليمية مهيمنة في اسيا، وستحاول بقوة احتوائها أو تقويضها[5].

ومع ذلك، لم تقف الصين مكتوفة الايدي امام استراتيجية الاحتواء الامريكية، وانما استمرت ضمن مسار تحقيق اهدافها، لاسيما منذ تولي الرئيس الصيني الحالي "شي جين بينغ" السلطة في عام

---

(1) Ataka, H, Geopolitics or geobody politics? Understanding the rise of China and its actions in the South China sea", Asian Journal of Peacebuilding, Vol. 4 No. 1, 2016, p.23.

(2) Ibid, p. 24.

(3) Danah Ali Alenezi, Op. cit, p. 9.

(4) John J. Mearsheimer, Can China Rise Peacefully, Center for the National Interest, October 25, 2014. Avivible 22/8/2023.
https://nationalinterest.org/commentary/can-china-rise-peacefully-10204

(5) John J. Mearsheimer, Can China Rise Peacefully, Op. cit.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2013، الذي ركز على تحقيق "الهيمنة الاقليمية" اذ ركز على استراتيجية تنشيط الصين من اجل اكتساب مكانة عميقة في المنطقة وخارجها، وذلك كون صناع القرار في الصين يدركون ان تحقيق هذا الهدف يرتبط بشكل مباشر بموقعها الاستراتيجي ودورها في منطقة "اسيا–المحيط الهادئ"، ويرجع ذلك جزئياً الى ان مصالحها الاساسية تكمن في هذه المنطقة، انطلاقا من الحكمة الاستراتيجية بأن اي قوة صاعدة ترغب في اكتساب مكانة عالمية تحتاج الى ترسيخ نفوذها في المنطقة المباشرة، وعلى هذا الاساس شرعت الصين في تنفيذ استراتيجية كبرى في المنطقة من خلال تطوير قدراتها العسكرية كجزء رئيس في توجهات سياستها الخارجية بهدف ترسيخ اهميتها ومكانتها من اجل تحقيق اهدافها ومصالحها، فضلا عن مواجهة التوجهات الامريكية في المنطقة[1].

وعليه، يلاحظ ان "شي جين بينغ" تمسك الى حدا كبير بتوجهاته التي تسعى الى تحقيق هيمنة اقليمية، والتي تجسدت باطلاق اضخم مشروع اقتصادي في العالم "الحزام والطريق"، والبنك الاسيوي للاستثمار للبنى التحتية، الذي عّد ركيزة اساسية لتحقيق الهيمنة الاقليمية، ومن ثم التوجه نحو تثبيت دعائم تلك الهيمنة من خلال تعظيم مكانتها البحرية لاسيما في بحر الصين الجنوبي، الذي عملت على عسكرته منذ عام 2008، فضلا تكثيف الانفاق العسكري الصيني منذ عام 2013 من اجل تطوير قدراتها العسكرية بتقنيات متطورة تكنولوجياً وتحديدا قواتها البحرية ونشرها في المنطقة بهدف تحقيق هيمنة بحرية في مجالها الحيوي الاقليمي، وذلك وفقاً لوجه النظر الصينية اذ لايمكن ان تحقق اهدافها في المنطقة وخاصة "الهيمنة الاقليمية" من دون امتلاك قوة بحرية متفوقة [2]. وتأكيدا على ذلك اعتمدت الصين سياسة توسيع وجودها البحري في بحر الصين الجنوبي والتي وردت في الكتاب الأبيض للدفاع الصيني بعنوان "التوظيف المتنوع للقوات المسلحة الصينية لعام 2013"، والتي نص فيها على أنه يجب على القوات البحرية الصينية توسيع مهامها واستراتيجياتها لحماية المصالح البحرية السيادية للصين[3]، وايضا وردت في الاستراتيجية العسكرية الصينية لعام 2015، اذ تم التأكيد على مساعي الصين في تعزيز وجودها البحري بشكل أوسع في منطقة بحر الصين الجنوبي لحماية مصالحها البحرية السيادية

(1) Muhammad Nadeem Mirza, and others, Is China seeking "regional" hegemony, Op.cit, p. 95.

(2) Ataka, H, Geopolitics or geobody politics, Op. cit, p.26.

(3) Steffens, A.W, Scramble in the South China sea: Regional conflict and U.S strategy, Strategic Studies Quarterly, Vol. 7, No. 3, 2013, p. 96.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الأساسية[1]، ويتضح في هاتين الوثيقتين اصرار الصين على تعزيز وجودها العسكري البحري المكثف من اجل تحقيق هيمنتها الاقليمية، فضلا عن تقويض الوجود البحري الأمريكي أو ردعه نظرا لزيادة تدخلاته في الجزر الصينية ذات السيادة.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول ان الهيمنة الإقليمية للصين تعتمد بشكل كبير على قوتها الاقتصادية والعسكرية، وفي هذا السياق، نظرا لما يتمتع به بحر الصين الجنوبي من احتياطيات كبيرة من النفط والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى ذلك، ان معظم تجارة الصين عبر بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك شحنات النفط، تمارس دورا أساسيا في القوة الإقليمية للصين، ومن ناحية أخرى، فإن موطئ قدم الصين العسكري في بحر الصين الجنوبي يضمن توسيع المناورة البحرية الصينية في البحار الآسيوية، وهذا التوسع من شأنه أن يُمكن الصين من السيطرة على الاقتصاد الآسيوي وطرق التجارة في آسيا لاسيما وانها تعد شريكاً رئيساً لاغلب اقتصادات المنطقة، فضلا عن تمكينها من حل نزاعاتها السيادية مع اطراف النزاع في بحر الصين الجنوبي على أساس شروطها الخاصة، والأهم من ذلك، أنها ستمكن الصين من توسيع نفوذها خارج آسيا، بالإضافة إلى ذلك، فإن الوجود البحري الصيني القوي في بحر الصين الجنوبي سوف يغير بشكل كبير ميزان القوى العسكري الإجمالي لصالح الصين، ولهذه الأسباب، فإن بحر الصين الجنوبي أمر حيوي للغاية بالنسبة للصين التي تسعى الى تحقيق الهيمنة الإقليمية. لكن بالمقابل ترفض الولايات المتحدة تلك التوجهات للصين في منطقة (اسيا–المحيط الهادئ) وذلك لاهداف متعددة ذكرت سابقاً، وعلى هذا الاساس بقيت تحافظ على سياساتها في المنطقة حتى بعد تولي الرئيس الامريكي السابق "دونالد ترامب" الذي عمل على استكمال "استراتيجية اعادة التوازن" التي اعلن عنها "باراك اوباما"، من خلال الاعلان عن استراتيجية جديدة اطلق عليها تسمية "استراتيجية المحيطين الهادئ والهندي" في تشرين الثاني/ 2017، والتي طرحت عددا من الاهداف داخل دائرة هاتين المنطقتين المهمتين للغاية في الحسابات الامريكية شملت المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والدفاعية، والتي ترتبط باحتواء الصعود الصيني الذي يعد الهدف المركزي للولايات المتحدة، لاسيما وان الصين

(1) Teixeira, V.A.G, United States' policy strategy in South China Sea, Scholar Journal of Applied Sciences and Research, Vol. 1 No. 6, 2018, p. 21.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اصبحت تمتلك القدرة على توسيع نفوذها الذي امتد الى مناطق مهمة في المحيط الهندي، فضلا عن موقعها الاستراتيجي في منطقة (اسيا– المحيط الهادئ) الذي تسعى الى فرض هيمنتها عليها[1].

وفي ضوء ذلك اعلنت الولايات المتحدة الامريكية في عام 2018 ضمن استراتيجية الدفاع الوطني التي تصدر عن وزارة الدفاع الامريكية، بإن الصين تحولت الى "منافس استراتيجي"، وانها اصبحت تشكل تهديد رئيسي للولايات المتحدة، واكدت ايضا وبشكل صريح ان الصين تسعى الى فرض الهيمنة الاقليمية على مجالها الحيوي الاقليمي، وتسعى بكل جهودها على ازاحة الولايات المتحدة عن هذه المنطقة المهمة[2]، وبحسب الرؤية الامريكية حددت الولايات المتحدة مجموعة من التهديدات الصينية ولابد التصدي لها بشكل عاجل، والتي أثارت في الوقت ذاته صراعا متعدد الاشكال مع الصين، ويمكن تحديد ابرزها: [3]

أ. الهيمنة الصينية المحتملة على المؤانئ البحرية في المنطقة.

ب. فرض حلول احادية الجانب لاي من النزاعات او الصراعات القائمة في المنطقة وابرزها "النزاع في بحر الصين الجنوبي" الذي يعد احد محركات الصراع بين الطرفين.

ت. اعادة المناطق المتنازع عليها التي تنظر اليها الصين مناطق سيادية وهي تايوان والجزر الواقعة في بحر الصين الجنوبي وذلك من خلال استخدام القوة العسكرية، لاسيما بعد ما اصبحت الصين قوة بحرية متفوقة في منطقتها الاقليمية.

ووفقا لهذه المعطيات، يمكن ان نعتمدها في تحليل احد محركات الصراع الامريكي–الصيني هي "الهيمنة الاقليمية"، في منطقة "اسيا–المحيط الهادئ" التي تنظر اليها الولايات المتحدة ذات قيمة استراتيجية كبيرة على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري، ولها مصالح واهداف فيها، لذا فرضت عليها الانخراط بشكل مباشر بكل التفاعلات الحاصلة في المنطقة من اجل تقويض الطموح الصيني، لاسيما تنظر اليها الولايات المتحدة على انها منافس استراتيجي وتهديد رئيسي بعدما اصبحت قوة متنامية اقتصاديا وعسكرياً والتي تسعى الى تحقيق هيمنة اقليمية واضحة في هذا المجال الحيوي، من خلال

---

[1] محمد فايز فرحات، الصراع في الاندو باسفيك: تباين الاهداف الامريكية–الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 233، المجلد 58، 2023، ص104.

[2] Summary : National Defense Strategy of The United States of America, Sharpening the American Military's Competitive Edge, 2018, p.2.

[3] محمد فايز فرحات، مصدر سبق ذكره، ص105.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

انتهاج سياسات ذات طابع هجومي لاسيما في اهم نقطة في هذه المنطقة، الا وهي "بحر الصين الجنوبي"، فضلا عن توسيع نفوذها ومكانتها في المناطق القريبة من مجالها الحيوي الاقليمي وابرزها ضمن مشروعها الاقتصادي "الحزام والطريق" الذي شمل مناطق حيوية في المحيطين الهادئ والهندي، فضلا عن استراتيجية الصين المزدوجة عسكريا واقتصاديا في هذه المناطق "استراتيجية اللآلئ الصينية" بهدف اظهار قوتها وامكانياتها كقوة قادرة على ازاحة الولايات المتحدة .

الخاتمة والاستنتاجات

وفي ضوء ماتقدم بشأن الصراع الامريكي–الصيني، فيمكن القول نظرا لتوسع فجوة هذا الصراع لاسيما منذ عام 2018، فمن شأنه ولد انعكاسات اقليمية وابرزها على الصراع الحالي في بحر الصين الجنوبي الذي يعد حاليا بؤرة ساخنة في منطقة (اسيا–المحيط الهادئ)، كونه يحمل في طياته علاقات عدائية بين الولايات المتحدة والصين وفقا للأهداف والمصالح لكلا الطرفين، ومشبعة هذه العلاقات العدائية بتصورات التهديد العسكري من كلا الطرفين، فمن جهة الولايات المتحدة الامريكية، اذ تنظر الى الممارسات الصينية التوسعية بانها تهدف الى أن الصين تعتزم إنشاء "منطقة نفوذ بحري" حصرية في بحر الصين الجنوبي، وتعمل على توسيع خياراتها العسكرية من خلال امتلاك قدرات عسكرية متطورة لمواجهة قدرات التدخل الأمريكية في محيطها، فضلا عن إظهار قوتها العسكرية في منطقتها الاقليمية وخارجها، وبالتزامن مع النفوذ الاقتصادي المتزايد للصين لاسيما وانها شريك اقتصادي رئيس لدول المنطقة، فأن هذا من شأنه قد يمكّن الصين من ازاحة الولايات المتحدة عن آسيا، من خلال اكتساب التفوق المتزايد وتوسع نفوذها في المنطقة، وعلى ضوء ذلك تخشى الولايات المتحدة أن تتمكن الصين من استخدام نفوذها الاقتصادي المتنامي وعلاقاتها الاقتصادية غير المتكافئة للتأثير على التوجه الأمني للدول الأخرى في المنطقة، وبالتالي تقويض نظام التحالف الأمريكي، وعلى الرغم من ذلك هناك حقيقة مفادها أن اقتصادات دول المنطقة متكاملة عالمياً، الأمر الذي قد ينعكس على توجهات الصين ويمنعها من القدرة على استغلال العلاقات الاقتصادية الثنائية كأداة سياسية تساوم فيها الاطراف الاقليمية المتنازعة في بحر الصين الجنوبي لاسيما الحليفة للولايات المتحدة.

ومن جهة الصين، اذ يلاحظ انها لاترغب في استبعاد الجهات الفاعلة الإقليمية، وذلك حفاظا على المصالح الصينية في المنطقة، فضلا عن هناك نقطة ضعف للصين تكمن في منطقتها الاقليمية لاسيما في الجزء الجنوبي المكتظ بالسكان من جهة "بحر الصين الجنوبي" والذي تنظر اليه مطلب

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

رئيسي لحماية امنها القومي، لذا فأنها سلوكها في بحر الصين الجنوبي يعد بمثابة إشارة إلى أن الصين تتجه نحو سياسة الإقصاء لاي قوة خارجية لاسيما الولايات المتحدة او تحالف دول اقليمي برعاية الاخيرة، من اجل حماية الصين من أي تهديد قد يعرض امنها ضمن هذا المجال البحري الحيوي، مما دعى بها التأكيد على مطالبها من خلال عسكرة نقاط مهمة في البحر من خلال انشاء جزر صناعية وبناء قواعد عسكرية فيها.

وعليه، نظرا لأهمية بحر الصين الجنوبي كممر تجاري حيوي، فمن شأنه ان ينعكس الصراع الامريكي الصيني على طبيعة النزاع في هذا الحيز البحري، وذلك انسجاما مع مطالبات الطرفين في البحر، فمن جهة الولايات المتحدة تطالب بحرية البحار وتأمينها من أي تهديدات قد تسهم بعرقلة مرور التجارة الدولية، اما الصين تطالب بها بوصفها منطقة نفوذ تابعة لها، ونقطة رئيسة لتحقيق هيمنتها الاقليمية، وفي ضوء ذلك يتغذى الصراع من التصور المتبادل بأنه في حالة حدوث أزمة، يمكن للجانب الآخر أن يعرقل خطوط الاتصال البحرية المهمة في بحر الصين الجنوبي، وإذا قامت الصين بمنعهم فمن المحتمل أن ترتفع التكاليف الاقتصادية، مما قد تجبر الولايات المتحدة على الانخراط بمواجهة مباشرة مع الصين، اما في حال اذ تمكنت الولايات المتحدة من اغلاق مضيق ملقا، ففي هذه الحالة سيتم تحويل حركة الشحن عبر ممرات اخرى، وعلى سبيل المثال عبر مضيق سوندا أو مضيق لومبوك خاصة أن نسبة كبيرة من البضائع التي يتم شحنها عبر بحر الصين الجنوبي تأتي من الصين أو تذهب إلى هناك، مما سيؤدي ذلك الى حدوث تأثير كبير على التجارة الصينية لاسيما موارد الطاقة، فضلا عن ارتفاع كلفة النقل.

References:

1. Abu Bakr Fathi Al-Desouki, The Development of US-Chinese Relations, International Political Journal, Al-Ahram Foundation, Cairo - Egypt, Issue 143, 2000.
2. United Nations Convention on the Law of the Sea of 1982.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3. Islam Esmat Al-Sayed, Natural and Human Factors Affecting China's Political Hegemony, Journal of the Geographical Research Center, Faculty of Arts - Menoufia University, Egypt, Issue 30, 2020.
4. Eman Zahran, Trade Protectionism: The Consequences of the US-Chinese Trade Conflict, Journal of International Politics, Al-Ahram Foundation, Cairo, Issue 218, Volume 54, 2019.
5. Tom Miller, China's Asian Dream, translated by: Abdul Rahman Ayas, Qandil Printing, Publishing and Distribution, Dubai, first edition, 2019.
6. Hamid Shihab Ahmed and Zaydon Salman Muhammad, The Chinese Challenge to American Hegemony, Sama Publishing House, Cairo, first edition, 2019.
7. Hamid Shihab Ahmed and Zaydon Salman Muhammad, The Development of Chinese Power and Capabilities after the Cold War, Journal of Political Science, College of Political Science - University of Baghdad, Issue 56, 2018.
8. Sama Suleiman, The repercussions of the American-Chinese competition on the future of the international system, International Politics Journal, Al-Ahram Foundation, Cairo, Issue 218, Volume 54, 2019.
9. Abdel Abbas Fadekh and Nour Hussein, The South China Sea in the Chinese Strategy, Arab Journal for Geographical Studies, Arab Foundation for Education, Science and Arts, Cairo, Volume 5, Issue 14, 2022.
10. Karar Anwar Al-Badiri, Paradigma for Understanding: The Founding Theories of American Foreign Policy, Al-Sanhouri Library, Beirut, first edition, 2018.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

11. Mohamed Ahmed Morsi, Chinese Capabilities in the International System: The Path to Hegemony, Journal of International Politics, Al-Ahram Foundation, Cairo, Volume 58, Issue 233, 2023.

12. Muhammad Fayez Farhat, The Conflict in the Indo-Pacific: Divergent American-Chinese Objectives, Journal of International Politics, Al-Ahram Foundation, Cairo, Issue 233, Volume 58, 2023.

13. Medhat Ayoub, The State and Development in China: The Role of the State between Continuity and Change in the Asian Experience, Center for Asian Studies, Cairo, 2009.

14. Mustafa Kamal, Energy Geopolitics: The US-Chinese Conflict in the South China Sea, Journal of International Politics, Al-Ahram Foundation, Cairo, Volume 54, Issue 218, 2019.

15. Maghawry Shalabi Ali, The Future of the Trade Conflict between China and the Major Economic Powers, Journal of International Politics, Al-Ahram Foundation, Cairo, Issue 233, Volume 58, 2023.

16. Nour Al-Sheikh, Chinese identity and the pillars of global rise, International Politics Journal, Al-Ahram Foundation, Cairo, Issue 233, Volume 58, 2023.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/